الكتابة التاريخية في الجزائر: العهد العثماني نموذجا-

د. بوشنافي محمد*

سعت الجزائر بعد الاستقلال إلى إعادة كتابة تاريخها، كتابة علمية موضوعية، هادفة من وراء ذلك إلى التخلص مما ألصقه الاستعمار طيلة قرن واثنين وثلاثين عاما بهذا التاريخ من أباطيل وأكاذيب، غايته من ورائها منح وجوده في البلاد صبغة شرعية وفصل الشعب الجزائري عن مقوماته وأصالته وانتمائه العربي الإسلامي[1].

ولعل من أهم فترات تاريخ الجزائر التي تعرضت للطمس والتهميش طيلة الاحتلال الفرنسي، كانت الفترة العثمانية، فرغم طول مدتها التي تجاوزت ثلاثة قرون من الزمن، ورغم ما عرفته من انجازات سياسية وعسكرية، جعلت الجزائر تكون محورا هاما في العلاقات الدولية بمنطقة البحر المتوسط، فإن الفرنسيين اعتبروها عهدا للاستبداد والظلم سلطه العثمانيون على الجزائريين، كما بينوا أنها كانت مرحلة فوضى سياسية وصراع على السلطة مما نتج عنه ظاهرة الاغتيالات، فأولئك الذين تحكموا في مقاليد الحكم، حسبهم، لم يكونوا إلا جماعة من الأميين الذين لم يتوفر لديهم أي نصيب من الخبرة السياسية، فمعظمهم كانوا من اللصوص والمجرمين ورعاة الأغنام والأبقار الذين ابتسم لهم الحظ فأصبحوا أسيادا[2]، وقد مكنهم ذلك من الهيمنة على خيرات البلاد وثرواتها ، في وقت بقيت غالبية السكان تعاني الفقر والحرمان، وبعبارة أخرى فان الفرنسيين حاولوا من خلال هذه الكتابات أن يبرروا احتلالهم للجزائر وأن ذلك جاء لتخليص السكان من هؤلاء المحتلين كما زعموا.

ونحن هنا لا نريد أن نطنب في الحديث عما أنتجه الفرنسيون من مؤلفات عن هذه الفترة من تاريخ الجزائر، لأن ذلك ليس موضوع مداخلتنا، وإنما سينصب اهتمامنا على ما أنتجه

* – أستاذ محاضر "أ" في التاريخ الحديث- قسم التاريخ- جامعة جيلالي اليابس- سيدي بلعباس.

المؤرخون الجزائريون من دراسات، سعوا من خلالها إلى إصلاح تلك النظرة والأحكام السلبية الموروثة عن المدرسة الاستعمارية. فماهي طبيعة هذه الكتابات؟ وماهي الإشكاليات والمواضيع التي عالجتها؟ وهل استطاعت أن تؤسس من خلال ذلك لمدرسة جزائرية أصيلة غير متأثرة بمنهجية الفرنسيين الذين أرخوا لتلك الفترة؟.

إن مما يجب إبرازه في هذا المجال، أن اهتمام الجزائريين بالعهد العثماني ليس وليد مرحلة ما بعد الاستقلال، وإنما برز خلال الفترة الاستعمارية نفسها ببروز جماعة من المثقفين الذين حملوا أقلامهم للرد على ما الصقه الفرنسيون من تهم ومغالطات بتلك الفترة، وساعين إلى إبراز أمجاد وانتصارات الجزائريين آنذاك، كما عملوا على إحياء التراث الموروث من خلال تحقيق عدد هام من المخطوطات التي ألفها معاصرو ذلك العهد، وفي هذا المجال برز عدد من الجزائريين، بعضهم تخرج من مدارس فرنسية وآخرون تشبعوا بالثقافة العربية الإسلامية لما تكوّنوا في الجامعات بالبلدان العربية والإسلامية.

يعتبر محمد بن أبي شنب من الصنف الأول، وان قد ولد في يوم الثلاثاء 26 أكتوبر 1869 بمنطقة عين الذهب قرب المدية، تعلم القرآن في صغره، ثم التحق بالمدرسة الابتدائية في المدية أين تعلم اللغة الفرنسية، ومنها انتقل إلى الثانوية، وفي عام 1886 التحق بمدرسة المعلمين في العاصمة ليتخرج منها برتبة أستاذ في اللغة الفرنسية سنتين بعد ذلك وعمره لا يتعدى تسعة عشرة سنة، وفي 19 جوان1894 اجتاز امتحانا بجامعة الجزائر أين تحصل على شهادة في اللغة العربية، ليختتم ذلك بنيله لشهادة الدكتوراه في الآداب بدرجة ممتاز، مما مكنه من الالتحاق بكلية الآداب الكبرى في العاصمة عام 1924[3]. فلا يمكننا أن ننكر فضله في إعادة إحياء الكثير من المخطوطات، ومنها ما يتعلق بالفترة موضوع دراستنا نحددها فيما يلي:

- نحلة اللبيب في أخبار الرحلة إلى الحبيب لابن عمار أبو العباس سيدي احمد عام 1902.
- البستان في ذكر العلماء والأولياء بتلمسان لابن مريم المليتي التلمساني أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد في عام 1908.
- نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار للورثلاني الحسين بن محمد في سنة 1908.
- يخبرنا المرحوم عبد الرحمن الجيلالي أن ابن أبي شنب كان قد حقق كتاب " طرس الأخبار بما جرى آخر الأربعين من القرن الثالث عشر للمسلمين مع الكفار" الذي ألفه الشيخ محمد العربي المشرفي الغريسي مع مخطوطات ومؤلفات أخرى ولكنها لم تنشر[4].

وعاصر ابن أبي شنب جزائري آخر ساهم بدوره في الترجمة لعدد هام من علماء الجزائر عبر العصور، ثلة منهم عاشت خلال العهد العثماني، إنه أبو القاسم الحفناوي صاحب كتاب "تعريف الخلف برجال السلف"، الذي ألف كتابه هذا في عام 1906 معتمدا على عدد من المصادر مثل نيل الابتهاج لأحمد بابا التنبكتي وغيره.

مع مطلع الثلاثينات من القرن الماضي تزايد نشاط الحركة الوطنية، وتعددت أساليب المواجهة ضد الاستعمار، والتي كانت كلها سلمية، فأصبح الافتخار بأمجاد الجزائر وتاريخها إحدى هذه الوسائل، خاصة مع بروز جماعة من المؤرخين الذين واصلوا مشوار سابقيهم، فأنتجوا كمّا محترما من المؤلفات نصيب منها يتعلق بالعهد العثماني، رغم أن هذه الكتابات كانت تفتقر في كثير من الأحيان إلى الموضوعية، وهذا طبيعي لأنها جاءت كرد فعل عما كتبه الاستعمار وما مارسه من مظالم في حق الجزائريين، خاصة بعد الاحتفالات المئوية المخلدة للاحتلال في1930. وبالتالي فإن الغرض الأساسي منها لم يكن علميا محضا بل كان إحدى وسائل النضال ضد الاستعمار. ولكن كل ذلك لا يجعلنا نقلل من أهميتها بالنظر إلى الظروف التي كتبت فيها، فلقد كانت سلاحا هاما ضد سياسة التشويه والتغليط التي انتهجها الاستعمار في حق تاريخ الجزائر، كما كانت تذكيرا للجزائريين ببطولات سابقيهم بهدف نشر الوعي والحماسة بينهم.

في هذا الإطار نذكر نماذج لهذا الصنف من الكتابات، فالشيخ مبارك الميلي ألف كتابه تاريخ الجزائر في القديم والحديث في عام 1929-1930، أما المرحوم أحمد توفيق المدني فكان أكثر إنتاجا حيث خص العهد العثماني بعدد هام من المؤلفات وتحقيق مخطوطاتها ومنها على سبيل المثال:

- كتاب الجزائر في عام 1930.
- محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766-1791، وكان قد ألفه في سنة 1938.
- حرب الثلاثمائة سنة بين اسبانيا والجزائر 1492-1792، أصدره بعد حصول الجزائر على استقلالها.
- تحقيق مذكرات أحمد الشريف الزهار الذي كان يتولى نقابة أشراف الجزائر في أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال.

أما المرحوم الشيخ عبد الرحمن الجيلالي فأصدر أربعة مجلدات حول تاريخ الجزائر من القديم إلى غاية عام 1954، وخصص الجزء الثالث منه للعهد العثماني، مع ملاحظة أن الجزئيين الأخيرين لم يصدرهما ألا بعد الاستقلال، عكس الجزء الغول والثاني اللذين طبعهما في عامي 1954–1955.

وإذا أردنا أن نقيم هذه الأعمال فإننا نتوصل إلى النتائج التالية:

– إن معظم هذه الكتابات كانت ردا عما كتبه مؤرخو المدرسة التاريخية الفرنسية، فهي محاولة لتصحيح المغالطات التي ألصقت بتلك الفترة، ولهذا فكثيرا ما نجدها تعتمد على الذاتية وتبتعد عن الموضوعية والمنهجية العلمية، ولكن ذلك لا يقلل من أهميتها بالنسبة لكتابة تاريخنا الوطني.

– بعض هؤلاء المؤرخين ألفوا كتبهم بطلب وتشجيع من الفرنسيين، فمحمد بن أبي شنب حقق وألف بدعم من أستاذه رينيه باصي، أما أبو القاسم الحفناوي فألف كتابه تعريف الخلف برجال السلف، بطلب من الإدارة الاستعمارية وعلى رأسها دومينيك لوسياني الذي كان يشرف على إدارة شؤون الأهالي في مطلع القرن العشرين[5]، وحتى هذا الأخير كانت له مساهمة في تحقيق وترجمة بعض الأعمال الجزائرية، ومنها على سبيل المثال مؤلفين لعبد الرحمن الأخضري: السلم المرونق في المنطق والدرة البيضاء، والعقيدة الصغرى لمحمد بن يوسف السنوسي وكتاب "الحوض" باللغة الأمازيغية لمحمد بن علي بن إبراهيم السوسي[6].

– إن أصحاب هذه المؤلفات كان معظمهم من ذوي التوجه العربي– الإسلامي، فلم ينبهروا بالاستعمار وأعماله، بل حاولوا جاهدين أن يبرزوا البعد الإسلامي للشعب الجزائري، فبعضهم كانوا من الأعضاء البارزين في جمعية العلماء المسلمين مثل المرحومين أحمد توفيق المدني ومبارك الميلي، فجمعوا بذلك بين النضال عن طريق السياسة والقلم.

– اضطر كثير من هؤلاء إلى الاعتماد في كتاباتهم على مصادر أجنبية لاستنباط معلوماتهم، رغم ما تحويه من دسائس ومغالطات، فأحمد توفيق المدني لما ألف كتابه عن الداي محمد عثمان باشا، اقتبس جزءا هاما من مذكرات فونتور دي بارادي التي تتعلق بحياة هذا الداي وأعماله[7]، ولكنه يبرر ذلك في مقدمة الكتاب حين يذكر بأن المصادر العربية التي تؤرخ للعهد العثماني نادرة جدا، وحسبه فإن ذلك مرده إلى حالات الحروب واللااستقرار، إلى جانب الاختلاس الذي تعرضت له المكتبات، فنتج عن ذلك فقدان العديد من المصادر، كما يبين أن

بحثه عنها استغرق عشر سنوات، وفي الأخير لم يعثر إلاّ "على بعض رسائل مقتضبة، وعلى قسم من مذكرات نقيب أشراف الجزائر...وعلى كتاب التحفة المرضية في الدولة البكداشية"[8].

وبعد حصول الجزائر على استقلالها عرفت الكتابة التاريخية عموما، وتلك المتعلقة بالعهد العثماني خصوصا، مرحلة جديدة أهم ما يميزها وفرة الإنتاج وتنوع المواضيع المدروسة من قبل المؤرخين الجزائريين، أي أن الاهتمام بذلك العهد عرف تزايدا ملحوظا، كما أن الكتابات أصبحت تعتمد على الموضوعية والتحليل بعيدا عن السرد. جسد هذا العهد الجديد جماعة من المؤرخين تكوّن معظمهم في الجامعات الجزائرية، ومنهم من واصل دراسته في الخارج، إما في بلدان عربية أو غربية، فاكتسبوا ملكة التحليل والكتابة العلمية والمنهجية، كما أن الظروف مكنتهم من الاطلاع على ما احتوته دور الأرشيف والوثائق داخل البلاد وخارجها، فأنتجوا أعمالا أكاديمية لا تمت بأي صلة بالتقليد.

يضاف إلى ما سبق ذكره، أن هؤلاء المؤرخين جمعوا بين الكتابة باللغة العربية والأجنبية، كما ساهموا في ترجمة الكثير من المصادر الأجنبية إلى اللغة العربية تسهيلا لعملية استغلالها من قبل الباحثين والدارسين. ولا ننكر ما قامت به الدولة الجزائرية من جهود هدفها استرجاع ما سلبته فرنسا من أرشيف، وكللت جهودها باسترجاع كمّ هام منه وخاصة ذلك المتعلق بالعهد العثماني المتمثل في سجلات المحاكم الشرعية الموجودة حاليا بالمركز الوطني للأرشيف الجزائري، وهي محفوظة في مائة وثمانية وخمسين علبة، إلا أن عملية الاسترجاع لم تتم دفعة واحدة بل استغرقت فترة طويلة من الزمن، وما زال الكثير من هذا الأرشيف موجودا في فرنسا وفي كثير من الدول التي ربطتها علاقات بالجزائر خلال العهد العثماني.

كما نذكر في هذه المجال ما قام به الأستاذ أحمد توفيق المدني لما كان سفيرا في تركيا، حيث صور أكثر من ثلاثة ألاف وثيقة من وثائق خط همايون واستقدمها إلى الجزائر، ثم قام الأستاذان فكري طونا ومحمد داوود التميمي بترجمتها إلى اللغة العربية[9]. إن وفرة الوثائق كان له أثره الايجابي في دفع المختصين إلى كتابة تاريخ الجزائر في العهد العثماني وفق أسس علمية وموضوعية اعتمادا على هذه الوثائق.

كما أن الإنتاج العلمي للمؤرخين الجزائريين بعد الاستقلال حول الفترة العثمانية متنوع ومتعدد، فهو يجمع بين الترجمة والتحقيق والتأليف:

– ففي ما يخص الترجمة قام عدد من المؤرخين والمختصين في الميدان بترجمة عدد من المؤلفات، معظمها عاصر أصحابها الفترة، من لغات شتى إلى اللغة العربية، وما يلاحظ على هذه الأعمال أنها اتسمت بالعلمية، فلم يكتف المترجم بترجمة مضمون الكتاب بل كثيرا ما يضيف إليه تعليقات وتصويبات، وهذا ما يزيد في أهميته ويسهل على القارئ استغلاله، ويمكننا أن نبين نماذج من هذه الترجمات فيما يلي:

* ترجمة الدكتور أبو القاسم سعد الله لكتاب هام يؤرخ للجزائر العثمانية من اللغة الانجليزية إلى العربية، عنوانه الأصلي كان "ساحل شمال افريقية: الجزائر تحت الأتراك، 1500-1830"، واختار له عنوانا يتماشى مع بعده الوطني، فأصبح "الجزائر وأوربا 1500-1830"، أما صاحب الكتاب فهو أستاذ التاريخ الأوربي بجامعة مينيسوتا "جون بابتست وولف". وكان للدكتور سعد الله ملاحظات عديدة على هذا الكتاب، ومنها على سبيل المثال قوله "وجدت في هذا الكتاب أمورا تثير الغرابة وأخرى تصدم النفس، وأخرى تزعزع الزاي السائد"، كما بين الصعوبات التي واجهته، ومنها قضية المصطلحات ذات العلاقة بالأماكن والمجال العسكري، وأنه كانت للمؤلف نظرة أحادية، هي النظرة الأوربية-المسيحية، باعتبار أنه اعتمد على المصادر والوثائق الموجودة في الدول الأوربية المطلة على البحر المتوسط، مهملا الوثائق العربية والعثمانية[10].

* مساهمة المرحوم إسماعيل العربي في ترجمة بعض المصادر الأجنبية المتعلقة بالفترة المعنية، وتشمل مذكرتين، الأولى للقنصل الأمريكي "وليم شالر" في الجزائر ما بين عامي 1816-1824، والثانية لقنصل نفس الدولة في بلدان المغرب (الجزائر، تونس وطرابلس)، والذي كان أسيرا لدى داي الجزائر محمد عثمان باشا، حيث أسر في 25 جويلية 1785 لما كان على ظهر السفينة "ماريا" ووصل إلى مدينة الجزائر يوم 4 أوت من نفس العام. ومما يلاحظ أن إسماعيل العربي ترجم ثلاثة كتب حول العلاقات الجزائرية-الأمريكية، فبالإضافة إلى المصدرين السابقين، ترجم كتاب "العلاقات الدبلوماسية بين دول المغرب والولايات المتحدة" لمؤلفه اروين، أما غايته من كل ذلك فكانت "توفير ما يمكن من المراجع الانجليزية والأمريكية باللغة العربية، حتى تكون قاعدة يستند عليها البحث التاريخي في المستقبل"[11]

* ترجمة المرحوم أبو العيد دودو لمصدر من اللغة الألمانية إلى العربية، لصاحبه الأسير الألماني "سيمون بفايفر"، الذي عاصر أواخر العهد العثماني بالجزائر وكان شاهدا على دخول الفرنسيين إليها[12].

* ترجمة الدكتور محمد العربي الزبيري كتاب "المرأة" لحمدان خوجة.

إن ما ذكر سابقا ليس إلا نماذج من أعمال عديدة أنتجتها المدرسة التاريخية الجزائرية بعد الاستقلال في مجال الترجمة، ومما يلاحظ عليها أنها ترتكز على القواعد العلمية مما يبين تحكم أصحابها في أدوات وتقنيات الترجمة، فهم لا يتصرفون في المضمون بل يتركونه على حاله بما فيه من أخطاء تاريخية، ويكتفون ببعض التعليقات في الهوامش، والتي تكون جد مختصرة، تتضمن في كثير من الأحيان:

- شرح مصطلح وتوضيحه.
- تحديد منطقة جغرافية.
- تصحيح أسماء بعض الأشخاص والأماكن.
- تعليق مختصر على فكرة أو تصحيح أخرى.
- تعريف ببعض الشخصيات والمؤلفات.

أما فيما يخص التحقيق فإنه يتميز بالكثرة والتنوع في المواضيع، خاصة بعدما أمكن التوصل إلى كثير من المخطوطات ذات العلاقة بالعهد العثماني، داخل البلاد وخارجها، وبذلك توفرت لدى المؤرخين مادة علمية هامة برزت نتائجها في كثرة المخطوطات التي تم تحقيقها، وهناك أسماء عديدة كان لها فضل في هذا المجال نذكر بعضا منها فقط كأمثلة، فالمرحوم المهدي البوعبدلي حقق مخطوطين هامين حول هذه الفترة، الأول "دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران" للزياني محمد بن يوسف[13]، أما الثاني فكان "الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني" لابن سحنون الراشدي الذي يؤرخ لفتح وهران الثاني من قبل الباي محمد الكبير عام 1792 وبالتالي طرد الأسبان نهائيا منها[14]، كما لا ننكر ما قام به المرحوم محمد بن عبد الكريم حيث حقق بدوره كتاب "فتح الإله ومنته في التحدث بفضل ربي ونعمته" لأبي راس المعسكري الذي يؤرخ لرحلته مشرقا ومغربا[15]، وكتاب "السعي المحمود في نظام الجنود" للقاضي الحنفي في أواخر العهد العثماني محمد بن محمود العنابي، الذي دعا فيه إلى الاقتباس من نظام الجيوش الأوربية متأثرا في ذلك بالثورة الفرنسية وإصلاحات محمد علي باشا (1805-1840)[16]، إلى جانب "التحفة المرضية في الدولة البكداشية" لمحمد ابن ميمون، وجاء في شكل مقامة شعرية تمجد دور الداي محمد بكداش (1707-1710) في فتح وهران الأول عام 1708[17].

كما حقق عدد من الأساتذة الجامعيين مخطوطات عثمانية تحقيقا علميا، فالدكتور سعد الله أبو القاسم كان قد حقق مخطوط "منشور الهداية في حال من ادعى العلم والولاية" لعبد الكريم بن الفكون القسنطيني (ت1073هـ) الذي تكمن أهميته في أنه يفضح بعض متولي الوظائف الشرعية بقسنطينة من حيث تدني مستواهم العلمي ولجوئهم إلى الرشوة لتولي هذه المناصب أو عند الحكم بين المتخاصمين[18]. كما حقق مخطوط رحلة ابن حمادوش المسماة "لسان المقال في النبأ عن النسب والحسب والحال"، معتمدا على نسخة واحدة فقط، رغم ما بذله من جهود أملا في الحصول على نسخة أخرى، حيث ربط اتصالات مع أشخاص من المملكة المغربية واسبانيا ولكن دون جدوى، كما يؤكد بأن النسخة المتوفرة لديه ما هي إلا الجزء الثاني من الرحلة بينما تبقى أجزاؤها الأخرى في حكم المفقود[19].

أما الدكتور ناصر الدين سعيدوني فنجده يحقق مخطوط "قانون أسواق مدينة الجزائر"، وهو مخطوط موجود بالمكتبة الوطنية الجزائرية بالحامة تحت رقم 1670 ويحمل عنوان "أوامر تركية"، ومما يجب ذكره أن هذا المخطوط يشكل مصدرا أساسيا لدراسة المعاملات الاقتصادية في أسواق المدينة وتنظيمها من خلال ما يحتويه من معلومات حول أنواع الضرائب وقيمتها وعمليات البيع والشراء وتسعير المواد المختلفة، خاصة تلك الواسعة الاستهلاك والتي كانت مدعمة من طرف حكومة الإيالة، وغيرها من المعلومات القيمة التي تعطينا صورة واضحة حول الحياة الاقتصادية للجزائر خلال العهد العثماني[20].

وإضافة إلى ذلك يقدم لنا هذا المخطوط معطيات حول المهام التي كان يمارسها عدد من الموظفين في المجال الحرفي والتجاري، ومن هؤلاء نذكر القاضي ومعاونيه، كالمحتسب الذي كان يسهر على مراقبة جودة الإنتاج ومطابقة الموازين والمكاييل لتلك التي تحددها الحكومة، كما يراقب الأسعار، ويعاقب كل شخص يخل بالقوانين، كما نجد ذكرا لشيخ البلد الذي كان يتدخل لفض النزاعات وحل مشاكل أصحاب الحرف والتجار، هذا إضافة إلى أمين الأمناء وأمناء الحرف الذين بذلوا قصارى جهودهم لتنظيم النشاط الحرفي، ومن الملاحظات التي استقيناها من هذا المخطوط، إضافة إلى ما سبق ذكره، أن الداي كثيرا ما كان يتدخل بنفسه من خلال إصدار أوامر ذات علاقة بالنشاط الاقتصادي.

كما تبرز أهمية هذا المخطوط في أنه يعطينا نظرة عامة عن المعاملات اليومية من خلال سرده لأنواع الحرف والخدمات التي كانت تمارس في المدينة، كما يحدد لنا عددا هاما من

العاملين في الحقل الاقتصادي في هذه الأسواق، فهو يعرفنا بجماعة الدلالين، والحمالين والجلابين والوزانين والتبانين والحواتين والسراجين وغيرهم، حيث يحدد لنا بوضوح ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات.

ونظرا لأهميته، فنجد أن معظم الدراسات العلمية الأكاديمية أصبحت تعتمد عليه في إستيقاء المعلومات، حيث أشاد بقيمته عدد كبير من الدارسين والباحثين، ومن هؤلاء الأساتذة غطاس عائشة من خلال رسالة دكتوراه الدولة الموسومة "الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830 (مقاربة اجتماعية-اقتصادية)"[21].

ولم يهمل الدكتور يحي بوعزيز تحقيق المخطوطات، فنجده يحقق على سبيل المثال مخطوط "طلوع سعد السعود في أخبار وهران ومخزنها الأسود" للآغا بن عودة المزاري، ويذكر في مقدمته أن عملية تحقيقه كانت شاقة ومتعبة، لكثرة الصعوبات التي اعترضت سبيله، ابتداء بصعوبة الحصول على نسخة منه من متحف زبانة، إلى جانب الأخطاء الواردة فيه، مما صعب عملية قراءته وتصحيحه[22]. أما المخطوط الآخر فكان لمحمد الصالح بن العنتري والموسوم بـ: "فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها (أو تاريخ قسنطينة)"، وهو مخطوط هام لأنه يؤرخ للبايات الذين حكموا قسنطينة خلال العهد العثماني، وأهم الأحداث التي عرفتها المدينة آنذاك[23]. أما الدكتور غانم محمد فكان له فضل تحقيق مخطوط "عجائب الأسفار ولطائف الأخبار" لمحمد بن أحمد أبي راس الناصر.

وفيما يخص ميدان التأليف فنجده ضخما يشمل مواضيع متنوعة، سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، وبلغات شتى، وأهم ما يلاحظ أن مؤرخي عهد الاستقلال بدؤوا يخوضون في مواضيع لم تدرس من قبل سابقيهم، معتمدين في ذلك على الوثائق والمخطوطات، ويدرج في هذا المجال المؤلف الضخم للدكتور سعد الله "تاريخ الجزائر الثقافي"، الذي خصص جزءه الأول والثاني للحديث عن الفترة العثمانية، فأصدر مجموعة من الأحكام على واقع الثقافة آنذاك، منها أنها شكلت عهد تقهقر وجمود فكري لم يقتصر على الجزائر فحسب بل شمل كل العالم الإسلامي، رغم بروز بعض النشاط ابتداء من القرن السابع عشر رافق قدوم عدد من العلماء إلى الجزائر ووفرة الكتب وتنوع تخصصاتها. كما يبين خصائص ثقافة العصر من حيث أنها ركزت على العلوم النقلية وانتشار الدروشة والاعتماد على الشروح والحواشي لأعمال سابقة دون أن يكون هناك ابتكار[24].

ويضاف إلى ذلك ما كتبه أساتذة تخصصوا في هذه الفترة مثل الدكتور ناصر الدين سعيدوني، والمرحومة عائشة غطاس التي لا تخلو كتاباتها من الوثائق والمرحومين مولاي بالحميسي ويحي بوعزيز وغيرهم من الجيل الجديد المتخرج من الجامعة الجزائرية.

إن تقييما موضوعيا لما كتب عن تاريخ الجزائر في العهد العثماني يجعلنا نؤكد أن هناك جهودا معتبرة بذلت من قبل مؤرخينا في هذا المجال، غير أن ذلك لا ينفي وجود كثير من الإشكاليات والقضايا التي ما زالت عالقة إلى الآن، سواء بالنسبة لتلك الفترة أو الفترات الأخرى، والتي لن تجد لها إجابات إلا بتكثيف البحث في المصادر الأساسية من مخطوطات ووثائق.

وهناك إشكالية أخرى عند تناول هذه الدراسات، وهي: هل استطاعت أن تؤسس لمدرسة تاريخية جزائرية لها خصائصها ومقوماتها، أم أنها لا تعدو أن تكون تكرارا وتبعية لما يصطلح على تسميته "المدرسة التاريخية الاستعمارية"؟[25].

إن المواقف والآراء تختلف تجاه هذه القضية، فالكثير يرى أن الكتابات التاريخية الجزائرية ما زالت لم تتحرر من إرث الاستعمار، وأن أصحابها يتبنون وجهات نظر المؤرخين الفرنسيين خاصة، دون أن يكلفوا أنفسهم عناء مناقشتها ومحاولة دراسة هذه الوقائع من خلال نظرة جزائرية، أي ربطها بواقع المجتمع الجزائري آنذاك، وهذا لا يعني أبدا أن نعتمد الذاتية في ذلك، وإنما معالجة قضايا تاريخ الجزائر السلبية والايجابية دون خجل أو وجل. أما طرف آخر فيرى أن هذه الكتابات بالغت في الذاتية حتى فقدت طابعها العلمي، فأصحابها يغلب عليهم التحيز، وبذلك فهي تشوه تاريخنا الوطني أكثر مما تدافع عنه.

ومما يزيد في تعقيد المشكلة أن بعض الباحثين عندما يتناولون تاريخ الجزائر، فإنهم يربطون وقائعه بالخارج مهملين بذلك العامل الداخلي، فبعض الكتابات ترى على سبيل المثال "أن الزراعة مثلا ظهرت بالجزائر مع قدوم الفينيقيين وأن تطور الزراعة وتوسعها نتيجة للاحتلال الروماني وأن الجهاد البحري نتج عن قدوم الأتراك كما أن ظهور الحركة الوطنية الحديثة كان بفعل تأثير الأحزاب اليسارية بفرنسا ونتيجة لاتصال الجزائريين بالثقافة الغربية"[26]، فهؤلاء ينكرون أي دور للجزائريين في صناعة تاريخهم، أي أنهم مجرد متأثرين ومتقبلين لما يرد عليهم من الخارج، وهذه فكرة لا أساس لها من الصحة.

ولا ننسى كذلك المسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتق الجامعة الجزائرية تجاه البحث التاريخي، فلا بد عليها أن توجه الطلبة والباحثين إلى دراسة المواضيع ذات الأهمية الوطنية والابتعاد عن تلك الدراسات الهامشية التي لا تقدم أية فائدة لتاريخنا الوطني، هذا إلى جانب التركيز على التحليل المعمق للأحداث والوقائع مع الابتعاد عن السرد والسطحية والذاتية في معالجة قضايانا التاريخية، وبهذا يمكن أن نؤسس لمدرسة تاريخية جزائرية أصيلة.

الهوامش:

1- يبرز ذلك من خلال الكم الهائل من الكتابات خلال الحقبة الاستعمارية، مثل كتابات جوليان و غوتيي و قزال وغيرهم.

2- من ذلك مثلا أن السكان كانوا مجبرين على إبداء مظاهر الطاعة و الخضوع للعثمانيين، فإذا صادفوا أحد الجنود في الشارع يفسحون له الطريق و يحيونه بلقب "أفندي"، انظر:

Laugier de Tassy. Histoire du Royaume d'Alger (1724). Edition Loysol , Paris, 1992, p.126.3

الجيلالي عبد الرحمن، محمد بن أبي شنب حياته وآثاره، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983، ص ص 13-20.

4- المرجع نفسه، ص 32.

5- سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء السادس، الطبعة الثانية، دار الغرب الإسلامي بيروت، 2005، ص .172

6- نفسه، ص ص 72-74.

7- المدني أحمد توفيق، محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766-1791، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص ص 161-187.

8- نفسه، ص ص 8-9.

9- سعيدوني ناصر الدين، ورقات جزائرية، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000، ص 75.

10 - جون بابتست وولف، الجزائر وأوربا 1500-1830 (ترجمة سعد الله أبو القاسم)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 9-.11

11- كاثكارت لياندر، مذكرات أسير الداي قنصل أمريكا في المغرب (ترجمة وتعليق و تقديم العربي إسماعيل)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص4.

12- بفايفر سيمون، مذكرات أو لمحة تاريخية عن الجزائر (تقديم و تعريب دودو أبو العيد)، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1974.

13- الزياني محمد بن يوسف، دليل الحيران و أنيس السهران في أخبار مدينة وهران (تحقيق و تقديم البوعبدلي المهدي)، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1978.

14- الراشدي بن سحنون أحمد بن محمد بن علي، الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني (تحقيق و تقديم البوعبدلي المهدي)، منشورات وزارة التعليم الأصلي، سلسلة التراث، قسنطينة، 1973.

15- أبو راس محمد الجزائري، فتح الإله و منته في التحدث بفضل ربي و نعمته (حققه و ضبطه و علق عليه الجزائري محمد الكريم)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص108.

16- ابن العنابي محمد بن محمود، السعي المحمود في نظام الجنود (تقديم و تحقيق الجزائري محمد بن عبد الكريم)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983.

17- الجزائري محمد بن ميمون، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية (تقديم و تحقيق الجزائري محمد بن عبد الكريم)، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع الجزائر، 1981.

18- الفكون عبد الكريم، منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم و الولاية (تقديم وتحقيق و تعليق سعد الله أبو القاسم)، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي بيروت، 1987.

19- الجزائري عبد الرزاق بن حمادوش، الرحلة- المسماة :لسان المقال في النبأ عن النسب و الحسب و الحال (تقديم وتحقيق و تعليق سعد الله أبو القاسم)، إصدارات المكتبة الوطنية الجزائرية، الجزائر، 1983.

20- الشويهد، عبد الله بن محمد، قانون أسواق مدينة الجزائر(1107-1117/1695-1705) (تحقيق وتقديم وتعليق سعيدوني، ناصر الدين)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، .2006

21- نوقشت هذه الرسالة بجامعة الجزائر أثناء الموسم الجامعي 2000-2001، ثم نشرت في كتاب في إطار الجزائر عاصمة الثقافة العربية.

22- لمزيد من التوضيح، راجع : المزاري بن عودة الأغا، طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر و اسبانيا وفرنسا (تحقيق و دراسة بوعزيز يحي) جزأين ، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1990 .

23- أنظر : ابن العنتري محمد الصالح، فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة و استيلائهم على أوطانها أو تاريخ قسنطينة (مراجعة و تقديم و تعليق بوعزيز ، يحي) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1991.

24- سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي...، الجزء الأول، ص ص 19-20.

25- هناك جهود معتبرة تبذل في هذا المجال من خلال التنسيق بين مؤرخي الجزائر للتوصل إلى صيغة مشتركة حول معالم هذه المدرسة، انظر العدد الخاص الذي أصدره اتحاد المؤرخين الجزائريين في عام 1998 حول " المدرسة التاريخية الجزائرية" والذي تضمن عددا من الدراسات كلها تعالج هذه القضية.

26- سعيدوني ناصر الدين، ورقات...،ص20.